جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

مكافحة الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان في العراق بعد العام ٢٠٠٥

رسالة تقدّم بها الطالب

فلاح حسن فرج الربيعاوي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الأشرف

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / فرع الفكر والنظم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أحمـد غالـب محـي الشـلاه

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا

بِالْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا

لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ ۖ إِنَّهُ

كَانَ مَنصُورًا﴾

سورة الاسراء – الآية ٣٣

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى :

معلّمي الأول والدي العزيز رحمه الله...

نبع الطيبة والآثار ...الشجرة المعطاء التي كان ولايزال دعائها سر نجاحي والدتي الحبيبة (أطال الله في عمرها)...

من رحل دون وداع أخي رحمه الله واسكنه فسيح جناته (فراس)

اخوتي الأعزّاء

من كانت نعم السند في رحلتي الدراسية ولم تدخر جهدا في مساعدتي زوجتي الغالية

فلذات كبدي أولادي زهراء – منار – مريم – عبدالله

كلّ من ينشر السّلام في العالم وكل من ينادي بإنسانية الانسان

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين على كل نعمه الظاهرة والباطنة والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الأمين وعلى آله واصحابه أجمعين ومن إتبعهم إلى يوم الدين..

وها أنا أنجز هذا الجهد المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان إلى الاستاذ الدكتور احمد غالب محي لتفضله بقبول الاشراف على رسالتي وعلى سعة صدره وسداد حلمه في النصح والارشاد والتوجيه، ولما قدمّه لي من معلومات قيمة فجزاه الله عنّي خير الجزاء..

والشكر موصول لمؤسسة بحر العلوم الخيرية ومعهد العلمين للدراسات العليا الذي فرض نفسه على الساحة العلمية والمعرفية صرحا علمياً شامخاً يُشار إليه بالبنان في فضاءات العلم والمعرفة..

كما أتقدم بعظيم شكري وجزيل أمتناني لاساتذة المعهد لحرصهم الدائم وسعيهم الدؤوب على توفير الجو الدراسي المناسب ونقل المعلومة للطلبة بكل أمانة وحرفية دون كلل أو ملل فجزاهم الله عنّا خير الجزاء.

ولا يفوتني تقديم الشكر والعرفان للقامات العلمية الموجودة في معهد العلمين من اساتذة افاضل اضافوا لنا الكثير من اصول العلم والوفير من فنون المعرفة، حتى تيسّر لنا الصعب والعسير، وتمهد لنا الطريق للحصول على ما كنا نبتغيه.. وها نحن نحصد أول الطموح..

كما اتقدم بالشكر والامتنان إلى أسرتي الكريمة لتحملها معي عناء إنجاز هذا الجهد العلمي ومشقته .. فجزيل الشكر لمساندتهم لي..

وكلمة شكر وتقدير الى المواضع التي كنت أبحث فيها عن ضالتي من المصادر وإلى كوادرها التي تعاونت معي وتعاضدت كي أرصد فقرةً هنا ومعلومةً هناك، وأخص بالذكر:

مكتبة جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية، مكتبة جامعة بغداد، مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا .

شكر خاص الى كل زملائي واحبائي من معارفي .. ممَن وقف الى جانبي .. بكلمةٍ أو نصيحةٍ أو توجيه..

الباحث

فـــلاح حســن فـــرج

الملخص

يعد الإرهاب ظاهرة تؤثر على حريات الأفراد وحقوقهم، ما يتطلب مواجهتها بإجراءات فعالة؛ ولكن تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الإرهاب بطريقة صارمة بها يكفل القضاء على الإرهاب وتوقيع العقوبات القاسية واتخاذ الإجراءات الاستثنائية ضدهم ليس أمراً سهلاً، بل إنه يثير بعض الصعوبات التي ترجع إلى عدم مراعاة حقوق وحريات الإنسان الأساسية، كما أن مكافحة الإرهاب قد ترتبط بتدخل بعض الدول الكبرى فيما يعد من الشؤون الداخلية لبعض الدول الأخرى الأمر الذي يؤثر على سيادتها واستقلالها.

وتشكل ظاهرة الارهاب حدثاً مهماً وجوهرياً، وهي من اخطر الظواهر الدولية التي اجتمعت الدول على ضرورة مواجهتها وباتت تؤثر في تشكيل بنية النظام الدولي، إذ يمثل الارهاب تحدياً اقليمياً ودولياً مشتركاً، فمع دخول (داعش) الى الاراضي العراقية في العام ٢٠١٤، تصاعدت الضرورات الامنية لمواجهة ذلك الخطر المحدق بكل دول المنطقة، خاصة بعد تزايد المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم (داعش) في كل من سوريا والعراق، ورغبة العراق في القضاء على التنظيم في العراق، وكل هذه التداعيات تحتاج الى مواجهة التنظيمات الارهابية فق معايير حقوق الانسان العالمية.

بيّن البحث الأمور المهمة التي تبحثها الرسالة ممثلة بدور الاجهزة العسكرية والامنية العراقية في تعزيز حقوق الانسان في العراق وكذلك الدور الإنساني المهم الذي مارسته القوات المسلحة العراقية في عملياتها ضد التطرف والارهاب في العراق ومدى التزامها بالاتفاقيات والقوانين الدولية الخاصة بتنظيم العمليات العسكرية من الناحية الانسانية.

لذلك تهدف الرسالة الى اظهار العلاقة بين انتهاك حقوق الانسان وعمليات مكافحة الارهاب في العراق، ذلك أن الدولة عندما تقوم بعمليات مكافحة الارهاب فإنّها تكون مضطرة، وفي بعض الأحيان مستغلة لهذه الظروف، نتيجة مرور الدولة بظروف غير اعتيادية من اضطرابات وتفشي الارهاب وانفلات الأمن من أجل إعادة الأمور إلى نصابها أنْ تضحي ببعض حقوق الإنسان.

واخيراً، توصلت الرسالة إلى جملة من النتائج والمقترحات لتجنب حالات انتهاك حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الارهاب المستقبلية، نذكر منها:

١- بناء استراتيجية قائمة على استهداف الجانب الفكري لتلك الجماعات الارهابية الدخيلة على المجتمع العراقي، وتوضيح الأسس التكفيرية التي تقوم عليها تلك الجماعات الارهابية وتقوم بتضليل فئة معينة من المجتمع واستدراجهم الى أوكارهم المظلمة .

٢- التركيز على الجانب الاعلامي في القنوات الرسمية والصحف والمجلات الحكومية، للتعريف بأخطار الجماعات الارهابية والاعمال غيرالإنسانية المجّرمة والتي تتبناها وتسعى من خلالها إلى استهداف المجتمع العراقي.

٣- اتباع سياسات من قبل الحكومة يتم من خلالها القضاء على اهم المشكلات التي قد تمثل مدخلاً مناسباً من قبل الجماعات الارهابية لاجتذاب بعض الفئات اليهم، ومن أولها القضاء على الفقر، والحاجة، والعمل على توفير فرص العمل للعاطلين، وتحسين المستوى التعليمي الذي يمثل الاساس لمواجهة الفكر المتطرف، إضافة إلى العمل على توفير الخدمات الصحية والضمان الصحي، والسكن المناسب، والنهوض بالحالة الاجتماعية لفئات معينة من المجتمع وعدم السماح لتلك الجماعات الارهابية، باستغلالهم.

٤- إيلاء اهمية لموضوع حقوق الانسان، إذ إنّ تفعيل هذا الجانب يوفر نقطة اساسية ومفتاحاً لمواجهة الجماعات الارهابية، التي تخلق في كثير من الاحيان صورة وإنطباعاً عن المظلومية التي تمارسها الدول والحكومات والتي يجيب مواجهتها والتصدي لها، إذ ان اعطاء جانب حقوق الانسان أهمية واحترام كافة الفئات المجتمع والاقليات يُعَد خطوة مهمة واساسية في مواجهة الارهاب، والفكر المتطرف العنيف.

٥- السعي لتبني استراتيجية قائمة على وحدة المجتمع، والتركيز على السياسيات التي تؤكد وتعزز من وحدة المجتمع العراقي وإنّ كافة ابناء المجتمع بكافة طوائفه وأعراقه ينتمون الى هذا البلد العظيم وأنّ الجميع هم مواطنون لهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات، وهي نقطة اساسية في مواجهة الارهاب الذي يتغدى على زرع الكراهية والطائفية في المجتمع، والتأكيد على التفرقة بين ابناء الوطن الواحد ومن ثمّ فيجب على الحكومة العراقية اتباع سياسات معززة للوحدة الوطنية بين كافة فئات المجتمع العراقي .

٦- التركيز على جانب الامن السيبراني والتقليل من فرص استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات وخاصة الانترنيت من قبل تلك الجماعات لارتكاب اعمال ارهابية او التحريض عليها، او السعي لاستدراج بعض الافراد للانضمام اليهم، ومن ثمّ فلابد من وجود سياسات تعتمد فيها على الجهود الدولية والاقليمية لتعزيز هذا الجانب وتطوير القدرات العراقية لمواجهة الارهاب الرقمي والاستعانة بدول ذات الخبرة في هذا المجال، إضافة إلى خلق وتعزيز شراكات وطنية وإقليمية ودولية لتبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز الامن السيبراني لمكافحة الجماعات الارهابية.

٧- التركيز على الجوانب العسكرية وتطوير مهارات القوات الامنية العراقية لمواجهة تلك الجماعات الارهابية والتصدي لأي اعمال ارهابية، وتأمين الحدود البرية، والبحرية ،والجوية وصولاً الى منع تام لدخول أي ارهابين أو مشتبه بهم من خلال الحدود مع عدد من الدول وكذلك مراقبة حركة البضائع غير المشروعة والتي تشمل الأسلحة والأموال التي قد تستخدم لتمويل الجماعات الارهابية وصولاً الى القضاء التام على تلك الجماعات المندسّة والدَّخيلة في المجتمع.

قائمة المحتويات

(مكافحة الارهاب وقضايا حقوق الانسان في العراق بعد العام ٢٠٠٥)

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	٤-١
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمكافحة الإرهاب وحقوق الانسان وتطبيقاته في العراق	٦٦-٥
المبحث الأول: الإطار النظري لمكافحة الارهاب	٣٧-٥
المطلب الأول: مفهوم الارهاب وأشكاله	٢١-٦
المطلب الثاني: دوافع واسباب الارهاب	٣٣-٢١
المطلب الثالث: أساليب عمليات مكافحة الارهاب	٣٧-٣٣
المبحث الثاني: الإطار النظري لحقوق الانسان	٥٠-٣٨
المطلب الأول: مفهوم حقوق الانسان وخصائصه	٤٢-٣٨
المطلب الثاني: تطور حقوق الانسان	٤٥-٤٣
المطلب الثالث: آليات حماية حقوق الانسان	٥٠-٤٥
المبحث الثالث: التزامات مكافحة الإرهاب في ضوء القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية.	٦٦-٥١
المطلب الأول: المعاهدات الدولية المنظمة لمكافحة الارهاب	٥٣-٥١
المطلب الثاني: المعاهدات الاقليمية المنظمة لمكافحة الارهاب	٦١-٥٤
المطلب الثالث: جدلية الارهاب وحقوق الانسان	٦٦-٦١
الفصل الثاني: مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٥	١٥٠-٦٧
المبحث الاول: مكافحة الارهاب في العراق (تنظيم القاعدة الارهابي)	٨٩-٦٧
المطلب الأول: مكافحة الارهاب في العراق (٢٠٠٤-٢٠٠٨)	٧٩-٦٨
المطلب الثاني: مكافحة الارهاب في العراق (٢٠٠٨- ٢٠١٢)	٨٥-٧٩
المطلب الثالث: مكافحة الارهاب في العراق (٢٠١٢-٢٠١٤)	٨٩-٨٥
المبحث الثاني: مكافحة الارهاب في العراق (تنظيم داعش الارهابي)	١٢٢-٩٠

المطلب الاول: استراتيجية تنظيم داعش في العراق	٩٠-١٠٣
المطلب الثاني: مواجهة تنظيم (داعش) الارهابي	١٠٣-١١٣
المطلب الثالث: مكافحة الارهاب والامن الوطني العراقي	١١٣-١٢٢
المبحث الثالث: معايير حقوق الانسان في القوانين والإستراتيجيات العراقية لمكافحة الإرهاب	١٢٣-١٥٠
المطلب الأول: قوانين وتشريعات مكافحة الارهاب وحماية حقوق الانسان العراقية	١٢٣-١٢٩
المطلب الثاني: الاستراتيجيات العراقية لمكافحة الارهاب وفق معايير حقوق الانسان	١٢٩-١٤٤
المطلب الثالث: الدور الرقابي للمفوضية العليا لحقوق الانسان في مكافحة الارهاب	١٤٤-١٥٠
الفصل الثالث: التجربة العراقية في مكافحة الإرهاب وفق معايير حقوق الانسان	**١٥١-٢١٤**
المبحث الاول: تطبيقات حقوق الانسان في مكافحة الارهاب في العراق	١٥١-١٧٢
المطلب الاول: تطبيقات حقوق الانسان في التحقيقات، السجون.	١٥١-١٥٦
المطلب الثاني: دعم المجتمعات المحلية لعمليات مكافحة الارهاب	١٥٦-١٥٩
المطلب الثالث: تطبيقات حقوق الانسان في حماية الشهود والمصادر	١٦٠-١٧٢
المبحث الثاني: الاجراءات العراقية الداعمة لحقوق الانسان في الانتهاكات الارهابية	١٧٣-١٩٣
المطلب الاول: الاجراءات التشريعية	١٧٣-١٨٢
المطلب الثاني: الاجراءات التنفيذية	١٨٢-١٨٤
المطلب الثالث: المجتمع المدني في مواجهة الارهاب	١٨٤-١٩٣
المبحث الثالث: آليات معالجة أساليب مكافحة الإرهاب في العراق	١٩٤-٢١٤
المطلب الأول: نحو استراتيجية فاعلة لمواجهة الارهاب	١٩٤-٢٠٠
المطلب الثاني: بناء قدرات مكافحة الارهاب في العراق	٢٠٠-٢٠٦
المطلب الثالث: التعافي ما بعد انتهاكات حقوق الانسان	٢٠٦-٢١٤
الخاتمة	٢١٥-٢١٦
المصادر والمراجع	٢١٧-٢٣٧

المُقدِّمة

لقد أمسى الإرهاب إحدى الظواهر البارزة التي ميزَّت القرن الحالي، بوصفهِ التهديد الفعلي الذي يُهدّد الوجود البشري، وإنجازاته، ولاتساع العمليات الإرهابية، وزيادة تأثيرها في العديد من دول العالم، ولكثرة المجموعات الإرهابية، واختلافها، واستخدامها للعنف كأداة لتحقيق أهدافها، وعدم التزامها في تصرفاتها بأي مبادئ انسانية أو دينية أو أخلاقية، ووجود شبكات عديدة للمجموعات الإرهابية على المستويين الداخلي والدولي، واستخدامها أسلحة ومعدات متطورة حتى وصل بها الامر إلى استخدام أسلحة ثقيلة متطورة في أعمالها الإرهابية، وعدم تمييزها بين المدنيين والعسكريين وفق قواعد الاشتباك، إذ يستخدم الإرهابيون مبدأ يحكم تصرفاتهم هو مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، الذي يحمل في طياته الدمار للحضارات الإنسانية.

لهذا تسعى الدول والمؤسسات الدولية ذات الصلة إلى إيجاد الحلول الكفيلة بمكافحة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها من خلال إبرام معاهدات دولية، وإصدار القوانين الوطنية التي تجرم الإرهاب، وتقرر عقوبات رادعة يتم توقيعها على المخالفين، وتكفل تعويضات فعالة للضحايا الأبرياء، وتعزيز التعاون الدولي الفعال بين الدول والمنظمات الدولية، على نحو يؤدي إلى عدم إفلات المجرمين الإرهابيين من العقاب.

وتزداد أهمية مكافحة الإرهاب في الوقت الحاضر نظراً للتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم، وما ترتب عليه من إدخال التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات الصناعية والإدارية والتجارية، إذ أصبح العمل فيها يتطلب توافر قوى بشرية ذات مواصفات وسمات خاصة من حيث الإلمام بالمعلومات والقدرة على التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي والآلات والأجهزة الحديثة.

ومن ناحية أخرى لقد أصبحت قضية حقوق الإنسان ومدى الحماية التي تكفلها لها القوانين والأنظمة من التنظيمات الارهابية وانعكاسات عمليات مكافحة الارهاب عليها، من أهم المواضيع التي تطرح على كافة الأصعدة الداخلية والدولية، فأصدرت الدول قوانين تنظم الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية وتكفل حقوق الافراد في مرحلة الدعوى القضائية، ووقعت المواثيق مثل الميثاق العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهود الدولية مثل العهدين الدوليين لحقوق الإنسان المدنية والسياسية و الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٦.

أهمية الرسالة

من المعروف أن الارهاب ينتهك حقوق الانسان ويقيد الحريات، إذ إنّه لا يتوانى عن القتل والتدمير أساساً، فما بالك بحقوق الإنسان الأخرى. لذلك فإنّ هذه الرسالة لا تبحث تأثير الارهاب على حقوق الانسان فقط ،لأنّه أمر غنيٌ عن البيان والتوضيح، بل إنّ أهمية البحث تظهر في اهتمامه بدراسة حماية حقوق الانسان عند قيام الدول بعمليات مكافحة الارهاب، إذ قد تكون حقوق الانسان معرَّضة للانتهاك اثناء محاولة الدولة الحد من الارهاب ومواجهته، في حين أنّها تدّعي حماية الانسان وحقوقه من الارهاب.

هدف الرسالة

تهدف الرسالة الى اظهار العلاقة بين انتهاك حقوق الانسان وعمليات مكافحة الارهاب في العراق، ذلك أن الدولة عندما تقوم بعمليات مكافحة الارهاب فأنها تكون مضطرة (وفي بعض الاحيان مستغلة لهذه الظروف) نتيجة مرور الدولة بظروف غير اعتيادية من اضطرابات وتفشي الارهاب وانفلات الأمن من أجل إعادة الأمور إلى نصابها أنْ تضحي ببعض حقوق الانسان، ولا يمكن لنا أنْ ننجح في الكشف عن تلك العلاقة دون أن تعرف ما هو الارهاب؟ ودون أن تعرف ما هي حقوق الانسان؟ وكلّ ذلك في الأخير يفضي الى تحقيق الهدف المنشود لهذا البحث.

إشكالية الرسالة

تنطلق الرسالة من إشكالية رئيسة مفادها ان الإرهاب ظاهرة تؤثر على حريات الأفراد وحقوقهم، ما يتطلب مواجهتها بإجراءات فعالة؛ ولكن تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الإرهاب بطريقة صارمة بها يكفل القضاء على الإرهاب وتوقيع العقوبات القاسية واتخاذ الإجراءات الاستثنائية ضدهم ليس أمراً سهلاً، بل إنه يثير بعض الصعوبات التي ترجع إلى عدم مراعاة حقوق وحريات الإنسان الأساسية، كما أن مكافحة الإرهاب قد ترتبط بتدخل بعض الدول الكبرى فيما يعد من الشؤون الداخلية لبعض الدول الأخرى الأمر الذي يؤثر على سيادتها واستقلالها.

وعلى ذلك فإن الاشكالية الرئيسة التي تحاول الرسالة البحث فيها هي أن اتخاذ إجراءات مكافحة الإرهاب وفقاً لما تقرره القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية يمكن أن يثير بعض

الصعوبات المتعلقة بالمساس بحقوق وحريات الإنسان الأساسية، ما يطرح التساؤل عن كيفية إقامة نوع من التوازن بين اعتبارات مكافحة الإرهاب من ناحية وحماية حقوق وحريات الإنسان من ناحية أخرى.

فرضية الرسالة

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنّه وإن كان للدولة (في بعض الحالات المحدودة جداً) ان تتدخل لتقييد حقوق الانسان اثناء تصديها للارهاب تحت مسمّيات مواجهته أو مكافحته، لكن الدولة ليست حرة ومطلقة اليدين كلياً، بل ان هنالك بعض التقييدات التي يجب عليها ان تراعيها اثناء قيامها بواجباتها في مكافحة الارهاب. لذلك فالفرضية الرئيسة التي تحاول الرسالة التحقق منها هي **أنّ المؤسسة العسكرية العراقية بكل صنوفها حافظت على مستوى عالٍ من حماية حقوق وحريات الانسان في عملياتها لمكافحة الارهاب.**

منهجية الرسالة

من أجل التحقيق من فرضية البحث، فسنستخدم المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الارهاب في العراق والجماعات الارهابية، إضافة الى مدخل التحليل النظمي لمعرفة مدخلات القوانين والتشريعات المعنية بحماية حقوق الانسان ومكافحة الارهاب دولياً ومحلياً ومن ثم معالجتها للتوصل لمخرجات مستوى حماية حقوق وحريات الانسان في ظل عمليات مواجهة الارهاب.

هيكلية الرسالة

تضمنت الرسالة في إطار خطتها موضوع البحث، ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة وكالآتي: تضمن **الفصل الاول:** الاطر المفاهيمية لمكافحة الإرهاب وحقوق الانسان، والذي تضمن ثلاثة مباحث: المبحث الاول: الإطار النظري لمكافحة الارهاب، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: الإطار النظري لحقوق الانسان، والمبحث الثالث بحث في: التزامات مكافحة الإرهاب في ضوء القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية.

أما **الفصل الثاني** والذي حمل عنوان: مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٥، فقد تضمن ثلاثة مباحث، تناول الاول منه مكافحة الارهاب في العراق (تنظيم القاعدة الارهابي)،

وتناول الثاني منه مكافحة الارهاب في العراق (تنظيم داعش الارهابي)، أما المبحث الثالث فقد بحث في معايير حقوق الانسان في القوانين والاستراتيجيات العراقية لمكافحة الإرهاب.

أما **الفصل الثالث** الموسوم التجربة العراقية في مكافحة الإرهاب على وفق معايير حقوق الانسان، فقد جاء ايضاً بثلاث مباحث، بحث الاول منه تطبيقات حقوق الانسان في مكافحة الارهاب في العراق، أما الثاني فتناول الاجراءات العراقية الداعمة لحقوق الانسان في الانتهاكات الارهابية، وانتهى بالمبحث الثالث الذي تناول آليات معالجة أساليب مكافحة الإرهاب في العراق، لتنتهي الرسالة بالخاتمة.